

## تأخير الخبر وتقديمه

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ  
الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر

الأصل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ؛ ذلك لأنّ الخبر وَصَفَ في المعنى للمبتدأ فاستحقّ  
التأخير كالوصف .

## شرط جواز تقديم الخبر

يجوز تقديم الخبر إذا لم يَحْصُلْ بتقديمه لُبْسٌ ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، ونحو : قائمٌ أبوه زيدٌ ،  
وأبوه مُنْطَلَقٌ زيدٌ ، وفي الدارِ زيدٌ ، وعندك عمرو .

## مذهب البصريين ، والكوفيين في مسألة تقديم الخبر

مذهب البصريين : جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذالم يحصل لُبْسٌ .  
ومذهب الكوفيين : عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مفرداً ، أو جملة . هذا ما ذكره  
ابن الأنباري في ( الإنصاف ) عن علماء الكوفة . فمنع الكوفيون

التقديم في نحو : زيدٌ قام أبوه منطلق .

والحقّ الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :  
" وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَاضْرَرًا " فنقول : قائمٌ زيدٌ . ومنه قولهم : مَشْنُوٌّ مَنْ يَشْنُوْكَ . فمَشْنُوٌّ  
: خبر مقدم ، وَمَنْ : مبتدأ مؤخر .

ونقل ابن الشَّجَرِي الإجماع من البصريين ، والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ،  
وليس بصحيح . وذكر ابن عقيل أنّ بعضهم نقل الإجماع من البصريين ، والكوفيين على  
جواز تقديم الخبر في نحو : في داره زيدٌ .

## قال الشاعر :

قَدْ تَكَلَّتْ أُمُّهُ مِنْ كُنْتِ وَاحِدَهُ      وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْتَنِ الأَسَدِ

## وقال الآخر :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ      أبوه وَلَا كَانَتْ كَلْبِيَّ تُصَاهِرُهُ

عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

الشاهد في البيت الأول : قَدْ تَكَلَّتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ . وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر الخبر ، وهو جملة ( قد تكلمت أمه ) على المبتدأ الاسم الموصول ( مَنْ ) مع أن في جملة الخبر ضمير ، وهو ( الهاء ) في أمه يعود إلى المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ وإن وقع متأخراً فهو بمنزلة المتقدم في اللفظ ؛ لأن رتبته التقدم على الخبر .

الشاهد في البيت الثاني : ما أمه من محارب أبوه .

وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر الخبر ، وهو جملة ( ما أمه من محارب ) على المبتدأ ( أبوه ) . وهذا شاهدان على جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ .

مواضع تأخير الخبر وجوباً

فَامْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ      عُرْفًا وَتُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ  
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا      أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا  
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً      أَوْ لِأَزْمِ الصِّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا  
اذكر أحكام الخبر باعتبار تقديمه على المبتدأ ، وتأخيره عنه .

للخبر بهذا الاعتبار ثلاثة أحكام ، هي :

- ١- جواز تقديم الخبر ، وتأخيره . ( وقد سبق ذكره ) .
- ٢- وجوب تأخيره .
- ٣- وجوب تقديمه .

اذكر المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر .

يجب تأخير الخبر في مواضع كثيرة منها :

- ١- أن يكون كلٌّ من المبتدأ ، والخبر معرفةً ، أو نكرةً يصلحُ كلُّ واحد منهما أن يكون مبتدأً ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر ، نحو : زيدٌ أخوك ، ونحو :  
أكبر منك سنًا أكثر منك تجربةً . ففي هذين المثالين لا يجوز تقديم الخبر ؛ لأنك لو قدمته فقلت : أخوك زيدٌ ، أو : أكثر منك تجربةً أكبر منك سنًا ، لكان المقدم مبتدأً ؛ لأنهما متساويين في التعريف ، والتكثير ولا دليل يدل على أنّ المتقدم هو الخبر . وهذا هو المراد من قول

الناظم: " عَادِمِي بَيَان " فإذا وُجِدَ دليل يدل على أَنَّ المتقدِّمَ خبر جاز تقديمه ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة .

في هذا المثال يجوز تقديم الخبر أبو حنيفة ؛ لأنه معلوم أَنَّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس . ومنه قول الشاعر :

**بُنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتُنَا  
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ .**

فقد قدّم الشاعر الخبر ( بنونا ) على المبتدأ ( بنو أبنائنا ) مع تساوي المبتدأ ، والخبر في التعريف ؛ وذلك لوجود دليل يدل على الخبر ، هو : أَنَّ المراد هنا تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم لا العكس .

٢- أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، نحو :

زيدٌ قام . فالفعل ( قام ) وفاعله الضمير المستتر خبر عن زيد . ولا يجوز في هذه الحالة تقديم الخبر ؛ فلا يُقال : قام زيدٌ ؛ لأنَّ ( زيد ) في هذه الحالة يكون فاعلاً لا مبتدأ مؤخرًا . ويجوز التقديم عند بعض العلماء إذا كان الفاعل ظاهرًا ، نحو: قام أبوه زيدٌ . ويجوز كذلك عند بعضهم تقدّم الخبر في نحو: الزيدان قاما . وقد سبق ذكر الخلاف في هاتين المسألتين وبناء على هذا الخلاف أنكر ابن عقيل على ابن مالك قوله بوجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً ، وفهم ذلك من قوله : " كذا إذا ما الفعل كان الخبرا " .

٣- أن يكون الخبر محصوراً بإنما ، أو إلا ، نحو : إنَّما زيدٌ قائمٌ ، ونحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وهذا هو المقصود من قول الناظم : " أو قُصِدَ استعماله مُنْحَصِرًا " فلا يجوز في هذين المثالين تقديم ( قائم ) على ( زيد ) لأن الخبر قائم محصور في المبتدأ .

٤- أن يكون خبراً لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء ، نحو: لزيدٌ قائمٌ . فلا يجوز : قائمٌ لزيدٌ ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام .

٥- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط، وما التعجبية، وكم الخبرية، نحو : مَنْ لي مُنْجِداً ؟ فَمَنْ : اسم استفهام مبتدأ . ولا يجوز تقديم الخبر ( لي منجدا ) عليه ، ونحو : أيُّ رجلٍ تُصَاحِبُهُ أَصَاحِبُهُ ، ونحو : كم مجاهدين ماتوا في سبيل الله . ففي هذه الأمثلة جميعاً لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأن له الصدارة .

قال الشاعر :

**فَيَارِبَّ هَلْ إِلَّا بَكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى  
عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ**

وقال الآخر :

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ      يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

الشاهد في البيتين السابقين ، و وجه الاستشهاد فيهما

الشاهد في البيت الأول : إلابك النصر ، وإلابك المعول .      وجه الاستشهاد : قدّم  
الشاعر الخبر المحصور بإلاب في الموضوعين شذوذاً .

وأصل الكلام : هل يرتجي النصر إلابك ؟ وهل المعول إلابك ؟

الشاهد في البيت الثاني : خالي لأنت .

وجه الاستشهاد : قدّم الشاعر الخبر شذوذاً على المبتدأ المتصل بلام الابتداء ، والأصل :  
لأنت خالي . ويجوز أنه أراد ( لخالي أنت ) فأخّر اللام إلى الخبر ضرورة . ويجوز أن  
يكون أصل الكلام (خالي لهو أنت) فخالي : مبتدأ أول ، وهو : مبتدأ ثانٍ ، وأنت : خبر  
للمبتدأ الثاني فحذف الضمير ( هو ) فاتصلت اللام بخبره .